الأمم المتحدة

S/2000/1150

مجلس الأمن

Distr.: General
4 December 2000
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢(١٩٩٧) بشأن سيراليون

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢(١٩٩٧) بشأن سيراليون، ووفقا للفقرة ١٢ من الجزء ألف من قرار مجلس الأمن ١٣٠٦(٢٠٠٠)، أتشرف بتقديم تقرير موجز مشفوع بملاحظات الرئيس عن جلسة الاستماع الاستطلاعية بشأن ماس سيراليون، والتي عقدت في ٣١ تموز/يوليه و ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك (انظر المرفق).

وسيكون موضع تقديري لو تفضلتم بتوجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أنوار الكريم شاودري
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا
بالقرار ١١٣٢(١٩٩٧) بشأن سيراليون

061200 061200 00-78044 (A)
0078044

المرفق

تقرير موجز مشفوع بملاحظات الرئيس عن جلسة الاستماع الاستطلاعية بشأن ماس سيراليون (١ تموز/يوليه و ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠)

أولا – مقدمة

١ – فرض مجلس الأمن بموجب القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) المؤرخ ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠ حظرا على الواردات المباشرة وغير المباشرة من الماس الخام من سيراليون، وشدد نظام حظر الأسلحة على القوات غير الحكومية في سيراليون. وطلب المجلس إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون (لجنة جزاءات سيراليون) بموجب الفقرة ١٢ من الجزء ألف من ذلك القرار، عقد جلسة استماع استطلاعية في نيويورك، في موعد لا يتجاوز ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، للنظر في دور الماس في الصراع الجاري في سيراليون، والعلاقة بين تجارة الماس المستخرج في سيراليون وتجارة الأسلحة والعتاد ذي الصلة، انتهاكا للقرار ١١٧١ (١٩٩٨)، بمشاركة ممثلين للدول والمنظمات الإقليمية المهتمة بالأمر، وصناعة الماس وغيرهم من الخبراء ذوي الصلة.

٢ – وعقدت جلسة الاستماع في ٣١ تموز/يوليه و ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ برئاسة السفير أنوار الكريم شاودري (بنغلاديش). وهذه هي المرة الأولى التي يعقد فيها مجلس الأمن ولجنة جزاءاته جلسة استماع علنية بهدف تعزيز تفهم مشكلة تؤدي إلى دوام النزاع. وغطت جلسة الاستماع المجالات التالية:

(أ) صناعة الماس في سيراليون – على سبيل المثال، بيع ماس سيراليون والأنماط والأنظمة الحالية للصادرات؛

(ب) العلاقة بتجارة الأسلحة والعتاد ذي الصلة – على سبيل المثال، كيفية تحويل الإيرادات غير المشروعة إلى شراء الأسلحة، وما هي أنواع الأسلحة والعتاد ذي الصلة المشتراة بإيرادات الماس؛

(ج) طرق وسبل تطوير صناعة مستدامة وجيدة التنظيم للماس في سيراليون – على سبيل المثال، دور حكومة سيراليون، والمساعدة الدولية المحتملة.

٣ – وحضر جلسة الاستماع الدول المهتمة، والمنظمات الدولية والإقليمية، ورابطات تجارة الماس، والأفراد ذوي الخبرة، والذين تحدثوا إلى جلسة الاستماع بصفتهم الشخصية ولا يمثلون آراء المنظمات والمؤسسات المرتبطين بها (انظر التذييل للاطلاع على أسماء المشتركين فيها).

٤ – وهذا التقرير مقدم إلى مجلس الأمن وفقا للفقرة ١٢ من القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠).

ثانيا – صناعة الماس في سيراليون

٥ – في الجلسة الأولى، غطت جلسة الاستماع صناعة الماس في سيراليون بصفة عامة، بما في ذلك طبيعة ماس سيراليون والأنماط والأنظمة الحالية للصادرات.

٦ – **الرئيس، أنوار الكريم شاودري**، (بنغلاديش): عرض قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠) المؤرخ ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠، والذي فرض فيه المجلس حظرا على الواردات المباشرة وغير المباشرة من الماس الخام من سيراليون، وشدد نظام حظر الأسلحة على القوات غير الحكومية في سيراليون، وأوضح شكل جلسات الاستماع. وأشار إلى أن جلسات الاستماع العلنية، التي نظمتها لجنة الجزاءات الخاصة بسيراليون، غير مسبوقة. وأعرب عن أمله في أن تقدم

الجلسات فهما أفضل للتجارة غير المشروعة في الماس والأسلحة في سيراليون، وهو ما يمكن القوات غير الحكومية من مواصلة أنشطتها. وأشار إلى أنه سيقدم في ختام جلسة الاستماع تقرير يتضمن ملاحظات على المسائل التي عولجت في جلسة الاستماع إلى مجلس الأمن وفقا للفقرة ١٢ من القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠).

٧ - **الحاجي محمد دين** (سيراليون): قدم عرضا عاما لصناعة الماس في سيراليون، ووصف الأنظمة الحالية والاتجاهات الرئيسية لسياسة التعدين الحكومية، بما في ذلك متطلبات الحصول على مختلف أنواع التراخيص، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتعدين على نطاق صغير والتعدين الحرفي، ومعالجته وتصديره. وأشار إلى أن صادرات الماس من سيراليون، والتي انخفضت بشدة منذ عام ١٩٩٦، زادت حدة انخفاضها في حزيران/يونيه، عندما بدأ مجلس الأمن في مناقشة فكرة فرض حظر على جميع صادرات الماس غير المشروعة من سيراليون حتى يتم وضع نظام ملائم للشهادات. وقد توقفت جميع صادرات الماس حاليا رهنا ببدء نظام الشهادات الجديد.

٨ - وأشار إلى أن الحكومة قد نقحت وحسنت ممارسات صادراتها منذ اعتماد القرار، وهي مصممة على إقامة نظام جديد لتعدين الماس وتسويقه وتصديره مما سيؤدي إلى خفض صادرات الماس غير المشروعة من سيراليون، وبالتالي الحد من إمداد المتمردين بالإيرادات. وبعد أن وصف مختلف أنواع الأعمال الوحشية التي ارتكبت ضد المدنيين الأبرياء منذ بداية الحرب الأهلية، شدد على أن الحكومة مصممة الآن على كفالة استخدام الإيرادات المتولدة من ماس البلد من أجل التقدم والتنمية.

٩ - **ألكس بيرسلي**: ذكر أنه منذ عام ١٩٩١، بداية الحرب الأهلية، أصبح تهريب ماس سيراليون عبر البلدان المجاورة، مثل ليبيريا وغينيا، أساسيا لتمويل الجبهة المتحدة الثورية. وأشار إلى أنه أصبح من المحتم بعد إقامة نظام للشهادات لماس سيراليون، إنشاء أنظمة داخلية للرقابة لكفالة عدم قيام الجبهة المتحدة الثورية ببيع أو غسيل أموال الماس المستخرج أو الخاضع للرقابة عن طريق نظام الشهادات الذي تديره الحكومة. وشدد كذلك على زيادة قدرة سيراليون على تنفيذ وإنفاذ التشريعات. وستتوقف قيمة نظام الشهادات الجديد الذي يجري إنشاؤه في سيراليون، على تنفيذ نظام عالمي للمراقبة، يشمل الحكومات المنتجة للماس والمستوردة والمصنعة له، وصناعة الماس ومنظمات المجتمع المدني.

١٠ - **رالف هيزلتون**: قدم إحصاءات تبين أن ما يصل إلى ٣ ملايين قيراط من الماس قد هربت خارج سيراليون عبر البلدان المجاورة (بما فيها ليبيريا وكوت ديفوار وغينيا) في الفترة الواقعة بين ١٩٩٠ و ١٩٩٨، بقيمة تقريبية تبلغ ٦٠٠ مليون دولار، والتي كان يمكن استخدامها للتنمية داخل البلد. واقترح ما يلي: (أ) وضع قاعدة بيانات موثوق بها ومتفق عليها دوليا بشأن قاعدة الموارد الجيولوجية؛ (ب) وضع وإنفاذ معايير موحدة للإبلاغ عن بلدان الاستخراج؛ (ج) حصر الصادرات التي تتجاوز بصورة كبيرة قاعدة الموارد المعروفة للبلد و/أو وارداتها المشروعة، واستبعادها من الأسواق الصناعية العالمية.

١١ - **مارك هـ. ج. فان بوكستيل** (المجلس الأعلى للماس): وصف دور أنتويرب كمركز رئيسي لتجارة الماس وأشار، استنادا إلى الإحصاءات التجارية التي تشمل العقود الثلاث الماضية، إلى أنه في حين أن واردات الماس من سيراليون كانت عرضا طيبا لقدرتها الإنتاجية المحددة بالأحوال الجيولوجية، فإن الواردات المسجلة من ليبريا ليس لها أي صلة بالقدرة الإنتاجية المحلية. وذكر أن المجلس الأعلى للماس عرض في وقت سابق هو نيسان/أبريل ٢٠٠٠، تقديم

المساعدة إلى حكومة سيراليون مع وضع شهادة فعّالة لنظام المنشأ، استنادا إلى الخبرة الإيجابية المكتسبة من عمل نفس الشئ مع حكومة أنغولا.

١٢ - **إ. إيزاكوف**، (الاتحاد العالمي لبورصات الماس): ذكر أن منظمته راغبة وعلى استعداد للعمل مع الحكومات للمساعدة في رصد نظام الشهادات في سيراليون وفي تقديم جميع المساعدات اللازمة.

١٣ - وخلال الجلسة الخاصة بالأسئلة والأجوبة التي أعقبت العرض، تساءل **السيد بيرسلي** عما إذا كانت ولاية فريق الخبراء ستغطي الموارد الطبيعية الأخرى مثل الخشب، وخام الحديد، والبوكسيت، نظرا لأن الإيرادات المتولدة من تلك المواد تستخدم في تمويل الإمدادات من الأسلحة القادمة من ليبريا إلى سيراليون. وأشار الرئيس إلى أنه في حين أن القرار يتعلق بالماس، فإنه على ثقة من أنه ستجرى دراسة الجوانب الأخرى وستقدم توصيات في التقرير.

١٤ - **نانسي سودربرغ** (الولايات المتحدة): أثنت على التعاون ''الفريد'' بين الصناعة والقطاع العام في محاولتهما معالجة مسألة الماس الممول للصراعات. وأعربت عن اعتقادها بأن الخطوات التي اتخذت طوعا لم يسبق لها مثيل في القطاع الخاص وتستحق الإشادة، وأثنت على حكومة سيراليون لجهودها لوضع آلية لمراقبة مواردها. وأبرزت الحاجة إلى وضع نهج إقليمي، للتركيز على الخطوات التي يتعين على المجتمع الدولي اتخاذها لكفالة امتثال الدول المجاورة لقرار مجلس الأمن. وأعربت عن أملها في أن يقدم إلى المجلس الاقتراح المتعلق بمضاهاة موارد الحكومة بأرقام الصادرات. وطلبت إلى أعضاء الصناعة التعليق على الدور الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع الدولي لمناقشته في المجلس.

١٥ - **ساتيابراتا بال** (الهند): ذكر، بعد أن أشار إلى أنه لا يوجد استيراد مباشر للماس من أي بلد أفريقي، أن بلده اتخذ مجموعة من الخطوات لكفالة عدم وجود إمكانية لأي معاملات تجارية هندية في الماس الممول للصراعات. وقال إنه يود معرفة كيفية قيام نظام شهادة المنشأ أو غيرها الجاري إقامته بمنع الأموال بصورة آلية من الوصول إلى الجبهة الثورية المتحدة. وأشار إلى أن السيد هيزلتون قد قدر أن الإنتاج الإجمالي السنوي للماس في سيراليون يبلغ ضعف ما قدرته حكومة سيراليون.

١٦ - **باتريك سميث**: ذكر أنه فيما يتعلق بمشروع شهادة المنشأ في سيراليون، فإنه ينبغي تركيز الجهد في البلدان المجاورة لإبلاغها بمضمون قرار مجلس الأمن.

١٧ - **جيريمي غرينستوك** (المملكة المتحدة): أشار إلى أن وفده هو الذي قدم قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠) وقال إنه يؤيد ما جاء في بيان الولايات المتحدة مضيفا بأن النهج الذي تتبعه حكومته إزاء القرار وإزاء قرار آخر ينكب وفده حاليا على إعداده، هو نهج محدد واستباقي لتحقيق الاستقرار والتقدم مستقبلا في سيراليون ومراقبة استغلال الموارد الطبيعية في أفريقيا، بما في ذلك كيفية وضع نظام عالمي لإصدار الشهادات المتعلقة بالماس الخام حيث إن قطاع الصناعة قد اتخذ بالفعل خطوات في هذا الشأن. وإضافة إلى ذلك أفاد بأن المملكة المتحدة والاتحاد الروسي دعيا خلال الاجتماع الأخير لمجموعة الثماني إلى عقد مؤتمر دولي آخر لمعالجة المسألة برمتها بما في ذلك كيفية إقامة نظام عالمي لإصدار الشهادات المتعلقة بالماس الخام حيث إن قطاع الصناعة اتخذ بالفعل خطوات في هذا الصدد. وتساءل عن الوقت الذي ستكون فيه حكومة سيراليون في موقف يمكنها من التطبيق الفعلي لنظام الشهادات وكذا عما ستحتاجه من مساعدة دولية. وأعرب عن ارتياحه لتوحد موقف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشأن العلاقة بين الماس والأسلحة، وهو الموقف الذي مهد له السفير فاولر (كندا) الطريق فيما يخص أنغولا. وقال إن من دواعي الغبطة كذلك أن

الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأشخاص المعنيين بتلك المنطقة يولون اهتماما شديدا لوضع نظام لإصدار الشهادات حيث شكل الاجتماع الأخير الذي انعقد في أنتويرب عنصرا إضافيا آخر في هذه العملية. وأضاف أنه يود أن يعرف من وزير الموارد المعدنية في سيراليون ما إذا كان بالوسع وضع نظام فعلي يمنع على نحو فعال الاتجار غير المشروع بالماس من قبل الجبهة الثورية المتحدة أو غيرها من الفصائل المتمردة، وذلك بالنظر إلى الصعوبات التي يحتمل أن تعرقل وضع نظام يشمل الأنشطة غير المشروعة في شرق البلد. كما تساءل عما إذا كانت هناك، في أوساط صناعة الماس، مقاومة للأفكار المتصلة بوضع نظام للشهادات أوسع نطاقا.

١٨ - **السيد دين:** أشار في إطار رده على الهند، إلى أن حكومته لا تملك الموارد، خارج حدودها، لرصد حركة وحجم وقيمة الماس الذي يخرج من البلد بطريقة غير مشروعة بالرغم من أن عدة مؤسسات أجرت بحوثا في هذا الصدد. وأشار إلى أن شركة دو بيرز، التي كانت تطبق نظاما للتسويق في سيراليون خلال الخمسينيات والستينيات، وضعت تقديرات تتراوح بين ٣٥ و ١٥٠ مليون دولار في السنة (وليس قيراطا كما قالت الهند). وقال إنه يقبل أرقام شركة دو بيرز كمؤشر. وردا على المملكة المتحدة أشار إلى أن حكومته تود أن يباشر تطبيق النظام الجديد في أقرب وقت ممكن. وأضاف قائلا إن سيراليون أوقفت جميع صادرات الماس خلال الأسابيع الثلاثة الماضية أو أكثر أي منذ اعتماد القرار من طرف مجلس الأمن، وهو ما أثر سلبا على سعر الصرف بين الدولار والليون (عملة سيراليون). وأفاد بأن حكومته اتصلت بشركة في المملكة المتحدة ذات باع طويل في مجال طبع المستندات غير القابلة للتزوير، وستعتمد إلى حد كبير على مساعدة الهيئات الدولية. واستطرد يقول إن حكومة المملكة المتحدة أشارت في هذا الصدد إلى أنها ستساعد في طبع المجموعة الأولى من شهادات المنشأ. وقال إن وفده يود أن يباشر العمل بمجرد ما تصدر اللجنة توصيتها إلى مجلس الأمن. وفيما يتعلق بالدروس التي استخلصتها سيراليون من النظم القديمة بشأن التصدير غير المشروع للماس، قال إن تلك المهمة كانت صعبة للغاية. فعندما اعتمد القرار أجرت حكومته مناقشات صريحة جدا مع الجانب البلجيكي حيث استنتجت الحكومة بأن ما تعتبره تصديرا للماس بطريقة غير مشروعة يراه البلجيكيون استيرادا للسلع بطريقة قانونية. وأكدت المناقشات الإضافية التي أجريت مع الجانب البلجيكي بأن ما أشير إليه في قرار مجلس الأمن بالصادرات غير المشروعة سوف يعتبر واردات غير مشروعة. وأضاف بأن حكومته حصرت اهتمامها لحد الآن في الترخيص لنقل الماس من شواطئ سيراليون. ولكنها لا تملك الموارد اللازمة لمعرفة الوجهة الفعلية للماس. وقال إن حكومته سترحب بمساعدة المجتمع الدولي في تأكيد حدوث أي انتهاكات للقرار.

١٩ - **إيف دوتريو** (فرنسا): أشار إلى أنه ينبغي للمشاركين أن يسرشدوا بوقائع هذه الدورة الأولى في البحث عن وسيلة أكثر شفافية وفعالية لمعالجة مجال العقوبات في مجلس الأمن. وأشار إلى أن بلده كان سباقا إلى القول، قبل اتفاق لومي، بضرورة اتخاذ تدابير لمواجهة التصدير غير المشروع للماس من طرف المتمردين في سيراليون. وقال ''إننا نؤمن بأن هذا الأمر حيوي'' في استنفاذ إمدادات الأسلحة للجبهة الثورية المتحدة، وقطع مصادر دخلها وإعادة السلام إلى سيراليون. وأعرب عن أمله في أن تنسق جميع الجهود المبذولة بخصوص الصادرات غير المشروعة للماس من سيراليون مع مبادرات أخرى (أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية) مشيرا إلى إنشاء أفرقة خبراء عادة ما تتناول الموضوع ذاته. وقال إن الوزير الفرنسي اقترح أثناء اجتماع مجموعة الثماني في أوكيناوا أن ينشئ الأمين العام

فريق خبراء دائم في الميدان. كما لاحظ الاقتراح الذي تقدمت به المملكة المتحدة والاتحاد الروسي بخصوص الاتجار غير المشروع على الصعيد الدولي والمؤتمر الذي يرغبان في الدعوة إلى عقده. وأبدى رغبة وفده في التعاون مع سيراليون في تطبيق القرار بشكل كامل واستعداده للقيام بما في وسعه لوضع حد للاتجار غير المشروع. وقال إنه يتعين على المشاركين في المناقشة التفكير في كيفية مساعدة البلدان المجاورة بالمنطقة ممن لديها الرغبة السياسية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ولكنها تفتقد إلى الموارد البشرية والمالية اللازمة لضمان سريان الحظر. ولاحظ بأن السيد هزلتون قال من قبل بأن بلدا مثل غينيا طلب المساعدة في مجال الجمارك. وأضاف بأن السيد سميث اقترح قيام الخبراء بزيارة لبلدان المنطقة لتوعية الحكومات ونشر المعلومات عن مشكلة التصدير غير المشروع للماس. وحث المشاركين على النظر في كيفية تقديم العون الملموس لبلدان المنطقة.

٢٠ - **السيد إزاكوف**: رد على السؤال الذي طرحته المملكة المتحدة بخصوص معارضة بعض شركات التعامل في الماس المتوسطة الحجم لنظام الشهادات فأشار إلى أن المتعاملين في الماس هم عادة محافظون جدا ويخشون أي تغيير. وقال إنه تلقى مكالمات هاتفية عديدة من بلجيكا ومن بلدان أخرى بخصوص هذا الموضوع. وأعرب عن اعتقاده بأن أولئك التجار تفهموا الموقف بعدما شرح لهم بأن المسألة مسألة أخلاقية وأنه يتعين عليهم ''الابتعاد عن الماس المحول للصراعات بصرف النظر عن أية اهتمامات تجارية''. وأبدى ثقته بأن كل المتعاملين في الماس في العالم فضلا عن المنتجين وبعض المسؤولين الحكوميين سيتعاونون معهم. وقال إنه يتعين على رؤساء المؤسسات التي تعمل في هذا القطاع الصناعي، أن تنضم إلى المنتجين والمصدرين والمستوردين، من أجل تنفيذ هذه الخطة. وقال إن الالتزام بدأ يسري وأن هناك حاجة إلى تقديم كل المساعدة اللازمة في تقريب مواقف الحكومات والمؤسسات الصناعية.

٢١ - **أندرو كوكسون**: قال إنه سيرد على الهند باعتباره مطلعا على خصائص الماس الخام من سيراليون، بخصوص إمكانية التمييز بين الماس الخام المستخرج من المناطق الثلاث في سيراليون. وأفاد بأن ذلك ممكن إذا أتيحت جميع القطع المستخرجة من منجم معين. وأشار إلى أن الماس يختلف من منطقة إلى أخرى وأن أي شخص له دراية بماس سيراليون يستطيع التعرف على أنواعه بسهوله والتمييز بينها. وأعرب عن ثقته بأنه بوسع أي شخص توظفه الحكومة لتقييم الماس وتدربه شركة دو بيرز التي تشتري الماس الخام من سيراليون، أن يتعرف على أنواع الماس المستخرج من المناطق الثلاث بالبلد. وبما أن الحكومة سترخص فحسب لعدد قليل من أنواع الماس فإن ذلك سيعني أن أنواع الماس المستخرجة من المناجم التي يسيطر عليها المتمردون ستكون عرضة للمصادرة. وأفاد بأن بلدانا أخرى غير سيراليون ستحتاج إلى المساعدة للتعرف على الماس المستخرج من المناطق الثلاث. واقترح بأن تقدم صناعة الماس المساعدة في تدريب موظفي الجمارك على التعرف على الأنواع الثلاثة من الماس.

٢٢ - **هـ. يو ديديغو** (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا): أفادت بأن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تقدر تقديرا كبيرا المبادرة التي اتخذها الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن الذي يهيئ البيئة المناسبة لتنفيذ تلك المبادرة. وقالت إن الجماعة الاقتصادية أنشأت، خلال قمتها الأخيرة، لجنة إقليمية للتحقيق من الاتجار غير المشروع بالماس في سيراليون. وسيبدأ فريق التحقيق المكون من ١٣ فردا أعماله خلال الأسابيع القليلة القادمة كما سيضم في عضويته الأعضاء الستة في اللجنة المعنية بسيراليون التابعة للجماعة الاقتصادية، وهي ليبريا ونيجيريا وغانا وغينيا ومالي وتوغو. وقالت إن الجماعة الاقتصادية تأمل أن ينضم خبيران من

الأمم المتحدة إلى فريق التحقيق الذي تشبه صلاحياته إلى حد كبير صلاحيات الأفرقة التابعة للأمم المتحدة. وستعمل لجنة التحقيق على تعريف مستخرجي الماس والمؤسسات والدول المتورطة في الاتجار بالماس آملة أن تنشئ آلية فعالة للمراقبة. كما سيتعين على فريق التحقيق أن يستعين بعدد كبير من خبراء الماس من القطاع الخاص.

٢٣ - **السيد فان بوكشتايل:** أكد أهمية السفر إلى البلدان المجاورة لسيراليون. وأعرب عن تأييده لاقتراح السيد سميث بأن يستمر المجلس الأعلى للماس في وضع خبرته رهن إشارة البلدان التي تطلبها.

٢٤ - **السيد هزلتون:** في معرض رده على الهند أعرب عن اقتناعه بوجود عدد كبير من أوجه التشابه بين الناس الذين يتولون تجميع الاحصاءات بالرغم مما تتسم به عملية تقدير الانتاج غير المشروع من الناحية الكمية من تعقيدات، مشيرا إلى أهمية عدم الدخول في إحصاءات لا طائل من ورائها ما دام الجميع يتفق على ضخامة مشكلة الماس في سيراليون. ولاحظ بأن ممثل الهند أفاد بأن حصة الماس القادمة من سيراليون هي ٠,٠٣ في المائة وأنه ينبغي للمشاركين أن يأخذوا ذلك في الاعتبار. بيد أنه لاحظ أن قلة إنتاج سيراليون من الماس كنسبة من الانتاج العالمي، ليست مسوغا للقول بعدم أهميته لأنه يكتسي بالفعل أهمية بالنسبة للسكان الذين كانوا ضحية القتل والبتر في سيراليون.

٢٥ - **السيد بال:** ذكر أنه كان يحاول فقط عرض المشكلة من منظور التجارة العالمية. بيد أن الرقم الذي أسس عليه بيانه لم يكن دقيقا. فالنسبة المئوية الصحيحة لسيراليون ستكون ٩ في المائة. وفي معرض رده على السيد كوكسون الذي ذكر أنه من السهل إلى حد ما التمييز بين الماسات المجلوبة من ثلاث مناطق رئيسية في سيراليون، قال السيد بال إنه في اجتماع عقده مجلس الأمن مؤخرا، ذكر خبراء آخرون للمشتركين في الاجتماع أنه لا يمكن تحديد الأماكن التي استخرج منها الماس. وتساءل عن الطريقة التي يمكن بها أن يقتنع المرء بأن الماس مصدره مناطق تخضع في الوقت الراهن لسيطرة الجبهة المتحدة الثورية نظرا لأن القرار لم يفرق بين مختلف المناطق في سيراليون.

٢٦ - **السيد بيرسلي:** ذكر أنه توجد في سيراليون شبكة جيدة من ضباط مراقبة المناجم، وخبراء تتوفر لهم خبرة كبيرة في مجال الماس، وقاموا بأعمال في المناطق الخاضعة للجبهة المتحدة الثورية. كما يعرفون قدرة تلك المناطق، ويعرفون الذين يحملون تراخيص والذين لا يحملون تراخيص. ولا يمكن بيع الماس دون تراخيص. فإذا تجاوزت إحدى المناطق طاقتها، فجأة، سيشار إليها بعلامة. ولاحظ أن هناك نظاما قائما في سيراليون، ولو أنه لا يعمل. وأكد أنه يمكن لهذا النظام أن يعمل إذا توفرت له القدرة والدعم التقني. وأردف قائلا إن ما يجري النظر إليه هو التحديد الجيولوجي للماس مقابل التحديد العلمي له.

٢٧ - **السيد كوكسون:** قال إنه صحيح من الناحية التقنية أنه لا يمكن تحديد المنطقة التي جلبت منها إحدى الماسات، وتود شركات التعدين كثيرا أن تستحدث مثل هذا الأسلوب، ولا يزال جاري العمل. وأكد أن النقطة التي يريد تأكيدها هي أن قطع الماس تُكون صورة في شكلها الأصلي. وأضاف أنه لا يظن أن زملاءه سيخالفوه في الرأي بأن الماس المجلوب من كونو يمكن تمييزه بسهولة. ويحتوي الماس المجلوب من حقل تونغو على شوائب قطنية لا توجد في مناطق أخرى. وقال إنه يود أن يؤكد أنه من الممكن تمييز الماس المجلوب من مناطق مختلفة في شكل قطع فقط. وقد نجحت بعض التدابير في تحقيق انخفاض نسبته ٣٠ في المائة في العروض التي كانت ترد إلى المتمردين للحصول على الماس. وكانت الهند على حق عندما قالت إنه لا يمكن وقف تلك

التجارة بالكامل. وذكر أن الحل النهائي يتمثل في دعوة أولئك الأشخاص للعودة إلى البلدان التي جاءوا منها.

٢٨ - **السيد دين:** قال إنه هناك نظام قائم بالفعل. ولا يمكن لتجار الماس أن يشتروا الماس إلا من أشخاص يحملون تراخيص تعدين. ومضى قائلا إن مسؤولي التعدين الذين يرصدون النظام يترددون بصفة دورية على مكاتب تجار الماس لفحص دفاترهم. وعندما تصل قطع الماس إلى فريتاون يستطيع مقوم الماس أن يميز الماسات القادمة من كونو والتي تكون حوافها البلورية حادة نوعا، ويمكن تمييزها عن ماسات بو، التي تكون مدورة ومتآكلة نوعا بفعل المياه. تلك هي الأساليب المتاحة في الوقت الراهن، والتي يؤمل أن يتم تكثيفها.

ملاحظات

- بعد أن انخفضت صادرات الماس من سيراليون انخفاضا شديدا منذ عام ١٩٩٦، زادت زيادة حادة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، عندما بدأ مجلس الأمن يناقش فكرة فرض حظر على جميع صادرات الماس غير المشروعة من سيراليون، إلى أن يتم وضع نظام سليم لإصدار الشهادات وقد عُلقت في الوقت الراهن جميع صادرات الماس إلى أن يبدأ النظام الجديد لإصدار الشهادات.
- مَول تهريب الماس عبر البلدان المجاورة الجبهة الثورية المتحدة.
- يجب وضع أنظمة ضوابط داخلية تضمن عدم بيع أو غسل أموال الماس المستخرج من المناطق الخاضعة للجبهة المتحدة الثورية أو الذي يكون تحت سيطرتها، من خلال النظام الحكومي لإصدار الشهادات.
- يجب زيادة قدرة سيراليون على تنفيذ التشريعات وإنفاذها.
- ستعتمد قيمة نظام الشهادات القائم في سيراليون على تنفيذ نظام شامل للمراقبة.
- يجب إقامة قاعدة بيانات دولية موثوقة تتألف من قاعدة موارد جيولوجية للبلدان.
- يمكن أن تستبعد من الأسواق العالمية البلدان التي تتجاوز قاعدة الاستغلال المعروفة، الخاصة بها.
- يجب على مجلس الأمن أن يقوم بدور قيادي لوضع معايير للتشريعات الوطنية.
- يجب اتباع نهج إقليمي يضمن امتثال الدول المجاورة للقرار.
- تحتاج البلدان الإقليمية إلى مساعدة تقنية، بما في ذلك التدريب المتخصص لمسؤولي الجمارك.
- ينبغي أن تغطي آليات مراقبة الواردات من الماس الخام، جميع البلدان المستوردة للماس، من أجل سد جميع الفجوات.
- يمكن على الصعيد الدولي أن يسهم نظام عالمي للمراقبة تدعمه إصلاحات واسعة النطاق في صناعة الماس ويكون تنفيذه عمليا، في التوصل إلى حل نهائي لأزمة صناعة الماس في سيراليون والمشكلة الأوسع نطاقا وهي مشكلة الماس الممول للصراعات.
- ينبغي أن تنصب الجهود على البلدان المجاورة لإبلاغها بمضمون قرار مجلس الأمن وتقديم المساعدة لها من أجل تنفيذه.

- ينبغي تنسيق الجهود المتصلة بتصدير الماس بصورة غير مشروعة من سيراليون مع مبادرات أخرى (أنغولا، جمهورية الكونغو الديمقراطية).

ثالثا – الصلة بتجارة الأسلحة والأعتدة الأخرى

٢٩ – تركزت الجلسة الثانية من جلسات الاستماع على العلاقة بين تجارة الماس وتجارة الأسلحة والأعتدة الأخرى – أي الطريقة التي تحول بها الإيرادات غير المشروعة إلى شراء الأسلحة، وعلى الأسلحة والأعتدة الأخرى التي يتم شراؤها من الإيرادات الناجمة عن بيع الماس. وقد رحب ريتشارد هولبروك (الولايات المتحدة) بمشاركة ليبريا وبوركينا فاسو في الجلسة، وقال إن حكومتي هذين البلدين تعملان، بما في ذلك من خلال إجراءات يقوم بها رئيساهما، بتأجيج نار الحرب في سيراليون والاستفادة من مبادلة الأسلحة بالماس. وذكر في هذا الصدد أن الولايات المتحدة تعتزم تأييد التدابير المتخذة ضد كل من بوركينا فاسو وليبريا ما لم تكفا عن تقديم دعمهما للحرب في سيراليون. وأشار إلى أن الجبهة الثورية المتحدة تحصل على بنادق آلية، وقذائف سطح جو تطلق من الكتف ووسائل إسقاط طائرات، وأثار أسئلة تتعلق بمن يقومون بتصنيع تلك الأسلحة، والوسطاء الذين يقومون ببيعها، والذين يقومون بإصدار شهادة المستعمل النهائي، والأماكن التي دخلت فيها في المجال الجوي الأفريقي، والأماكن التي هبطت فيها؛ والأماكن التي تم فيها نقلها من وسيلة نقل إلى وسيلة أخرى، ثم كيف اتخذت سبيلها إلى غابات سيراليون.

٣٠ – وقال إن الماس الممول للصراعات هيأ لقادة الجبهة الثورية المتحدة سبل تمويل التمرد الذي دام تسع سنوات، وقدر أن الجبهة الثورية المتحدة جنت أرباحا تبلغ ٣٠–٥٠ مليون دولار وحققت ما يصل إلى ١٢٥ مليون دولار سنويا من بيع الماس بصورة غير مشروعة. وكان البائع الرئيسي فيما يبدو هو قائد الجبهة المتحدة الثورية فوداي سانكوه إلى أن أُلقي القبض عليه. كما أن القادة الآخرون للجبهة الثورية المتحدة، بمن فيهم سام بوكاري، المعروف أيضا باسم ''البعوضة''، كان يقوم ببيع الماس أيضا. ويقوم وسطاء غير محددي الهوية كثير منهم لبنانيون بشراء الماس وإعادة بيعه إلى مشترين بلجيكيين وإسرائيليين وجنوب أفريقيين وهنود وغيرهم. وتتحرك معظم التجارة عبر ليبريا، بيد أن التقارير تفيد أن غينيا كانت في أواخر التسعينات، ممر عبور لحوالي ٤٠ في المائة من الماس الذي يتم تهريبه من سيراليون. وبعد ذلك كانت كميات كبيرة تمر عبر ساحل العاج وبوركينا فاسو ربما ليتم بيعها إلى مشترين من جنوب أفريقيا وأوروبا. وقد يمر الماس أيضا عبر الاتحاد الروسي أو سويسرا أو هولندا قبل أن يصل إلى أنتويرب. وفي السنوات العديدة الأخيرة صدرت ليبريا ٦ ملايين قيراط من الماس الخام تبلغ قيمتها ٣٠٠ مليون دولار، مع أن طاقتها الإنتاجية المقدرة لا تبلغ سوى ١٠٠ ٠٠٠ إلى ١٥٠ ٠٠٠ قيراط تبلغ قيمتها ما يقل عن ١٠ ملايين دولار. ولا ريب أن قادة الجبهة المتحدة الثورية ورئيس ليبريا كانوا يتقاضون عمولات كبيرة.

٣١ – وذكر أن البلدان الأفريقية الرئيسية المشتركة في تهريب الأسلحة إلى الجبهة المتحدة الثورية تشمل بوركينا فاسو وليبريا والجماهيرية العربية الليبية. وفي عام ١٩٩٩، هبطت في واغا دوغو طائرات قادمة من أوكرانيا، وعلى متنها عدة أطنان من الأسلحة الصغيرة والذخيرة؛ وينبغي توجيه اهتمام لجنة الجزاءات الخاصة بسيراليون إلى هذه الحادثة. وقام سماسرة الأسلحة بمن فيهم زييف مورغانستين، وهو تاجر الأسلحة والماس المعروف جيدا في سيراليون، بدور حيوي في مواصلة إمداد الجبهة الثورية المتحدة بالأسلحة والأعتدة العسكرية الأخرى. وكانت هناك علاقات أخرى بين مسؤولين حكوميين سابقين من جنوب أفريقيا أثناء نظام الحكم القائم على الفصل العنصري،

ويعملون كأفراد ليست لهم صفة حكومية ومن بينهم فريد رينديل، ملحق وزارة الدفاع بجنوب أفريقيا لدى واشنطن، الذي يعمل الآن كخبير استشاري أمني في ليبريا ويقوم بتدريب قوات ليبريا وجنود الجبهة المتحدة الثورية.

٣٢ - **السيد سميث:** شدد على ''مدى التعقيد الهائل'' الذي ينطوي عليه تعقب العملية التي يتم من خلالها توليد إيرادات من الماس المهرب لشراء أسلحة، ولكنه استطرد قائلا إن إحكام المراقبة سيجعل العملية أسهل. وساق السيد سميث مثالا على قوله بما حدث في نيسان/أبريل ١٩٩٩ عندما أرسل قائد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اللواء فيليكس موجاكبيرو، تقريرا كاملا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يشير فيه إلى نقل شحنة وزنها ٠٠٠ ٦٧ كيلوغرام من الأسلحة والذخيرة من أوكرانيا عبر بوركينا فاسو وليبريا إلى الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون. وأصدرت بوركينا فاسو شهادة المستعمل النهائي لشركة أوكرسبتس اكسبورت المملوكة لدولة أوكرانيا، مشيرة إلى أن بوركينا فاسو هي المستهلك النهائي للمعدات، وأنها لن تعيد تصدير المعدات دون استشارة حكومة أوكرانيا. وقد نظمت عملية شراء الأسلحة والذخيرة شركة مقرها في جبل طارق هي الشركة الهندسية والتقنية المستأجرة المحدودة التي قامت وقتئذ بالتعاقد مع الوكيل التجاري للمكتب الأوكراني لتصميم الطائرات من طراز انتونوف - وهو شركة إيرفويل الجوية البريطانية - لنقل البضائع جوا إلى بوركينا فاسو. وقال السيد سميث إنه وفقا للوثائق، كانت الطائرة من طراز انتونوف ١٢٤ ورقم الرحلة ADB 1737 (وثيقة التسجيل UR-82008) وكانت تحمل ٥٦٤ ٦٧ كيلوغراما من ''معدات وذخائر دفاعية'' من كييف إلى واغادوغو في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٩. وأشارت شهادة المستعمل النهائي إلى وجود ٠٠٠ ٣ بندقية هجومية من طراز كالاشينكوف، و ٥٠ مدفعا رشاشا، و ٢٥ قاذفة قنابل ذات دفع صاروخي ، و ٥ قذائف من طراز ستريلا - ٣ (المعروفة أيضا باسم SA-7). و ٥ منظومات قذائف مضادة للدبابات من طراز ''ميتيس'' فضلا عن ذخائر خاصة بجميع الأسلحة السالفة الذكر. وواصل السيد سميث قوله بأنه تم الكشف عن مزيد من التفاصيل المتعلقة برؤية طاقم يقوم بتفريغ شحنة من الأسلحة من طائرة مسجلة في بوركينا فاسو من طراز بوينغ ٧٢٧-١٤ (وثيقة التسجيل XT-BBE) في يومي ٢٦ و ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٨، وذلك في أعقاب رحلة من واغادوغو إلى مطار مونروفيا. وكانت الرحلة قد بدأت من الرباط في المغرب. وقال السيد سميث إن هذه الأمثلة تبين مدى تعقد الترتيبات التي يتورط فيها مسؤولون أو رجال أعمال في سبعة بلدان على الأقل هي: أوكرانيا، وبوركينا فاسو، وجبل طارق، وسيراليون، وليبريا، والمغرب، والمملكة المتحدة، وتضم دولا غربية وبلدانا من الكتلة الشرقية السابقة ودولا أفريقية.

٣٣ - وكثيرا ما تستخدم أنشطة الأعمال التجارية المشروعة للتمويه في عمليات الاتجار غير المشروع بالأسلحة والماس. وأورد السيد سميث اسم رجل الأعمال الأوكراني ليونيد مينيم كمثال. وحددت هوية مينيم من قبل ضباط فريق الرصد على أنه مورد الأسلحة الرئيسي للجبهة المتحدة الثورية، وأنه وثيق الصلة بكبار المسؤولين الليبريين ويدير شركة الأخشاب الاستوائية، تاجر أيضا في الماس والأسلحة. وأكد السيد سميث على أنه بالرغم من أن أيا من هذه العمليات لا ينال بالضرورة من سمعة الحكومة الأوكرانية، فالخطر يكمن في أن بعض المتاجرين في أوكرانيا قد يقدمون على استغلال الصلات القائمة بين قطاع التسليح وتجارة قطع الماس وصقله في البلد لتنظيم عمليات مقايضة السلاح بالماس، التي لا تترك أثرا يمكن تعقبه عند المراجعة.

٣٤ - وأورد السيد سميث أيضا اسم العقيد فريد رينديل، المستشار العسكري للحكومة الليبرية كمثل آخر من أمثلة الصلات الدولية المعقدة في مجال تهريب الأسلحة والماس. ففي عام ١٩٨٠، كان العقيد رينديل ملحقا عسكريا في سفارة جنوب أفريقيا لدى واشنطن، ثم أصبح ضابط اتصال بين قوات دفاع جنوب أفريقيا وقوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) التابعة لجوناس سافيمبي حيث اكتسب الحس والمعرفة التكتيكيين اللازمين لتجارة الماس وهي خبرة لا تقدر بثمن بالنسبة لدوره الحالي. ويقال إن جزءا من المدفوعات التي يتلقاها العقيد رينـدل مقابل خدماته العسكرية مدفوع بأحجار الماس وإنه يُقدم الدعم الاستراتيجي والعسكري للجبهة المتحدة الثورية.

٣٥ - وبغية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ وتحسين نظام تجارة الماس في سيراليون، ثمة حاجة ملحة لإجراء رصد شامل ومتناسق، وينبغي لغرب أفريقيا أن تلتزم رسميا بالجزاءات، ويتعين أن تقدم المساعدة التقنية إلى سيراليون والمنطقة دون الإقليمية، وأن تكون هناك وسائل جديدة للمراقبة والتنسيق الدولي.

٣٦ - وذكر **السيد هتزلتون**، في معرض الإشارة إلى مدى أهمية عقد جلسة الاستماع في هذا الوقت بالذات، أن تعامل ليبريا في الماس المسروق من سيراليون كان يشكل مصدر قلق أساسي لحكومات سيراليون المتعاقبة، منذ أن أدت، فورة الإنتاج الكبير للماس في الخمسينات، إلى حدوث عمليات تهريب ضخمة لهذا الحجر الكريم من البلد عن طريق منروفيا. وترجع الصلات التي تربط بين تشارلز تايلور والرئيس الحالي لبوركينا فاسو إلى منتصف الثمانينات. فمنذ ذلك الحين، قدمت بوركينا فاسو والجماهيرية العربية الليبية قاعدة لجبهة التحرير الوطنية القومية الليبرية التابعة لتايلور. وفي معسكرات التدريب القائمة في البلدين تعرف جنود الجبهة على فوداي سنكوه وغيره من أعضاء الجبهة المتحدة الثورية الوليدة من أهالي سيراليون، التي كان تركيزها منذ البداية على مناطق إنتاج الماس المحيطة بكواندو، ومقاطعة كونو فيما بعد. وفي منتصف التسعينات، قيل إن جبهة التحرير الوطنية القومية الليبرية أصبحت متورطة بشدة في التجارة الدولية للمخدرات. وفي شباط/فبراير ١٩٩٩، أفادت صحيفة التايمز اللندنية أن الأمم المتحدة ووكالات الاستخبارات الغربية تجري تحقيقات في احتمال وجود اتحاد مالي إجرامي دولي من تجار الماس والمتاجرين بالكوكايين وراء محاولة تايلور الاستيلاء على حقول الماس في سيراليون من خلال عملائه في الجبهة المتحدة الثورية. وذكر المقال إسمي فريد رينديل ونيكوشيفير، وهو مواطن إكوادوري عمل يوما بالتجارة مع مهرب المخدرات الكولومبي المعروف بابلو إسكوبار، باعتبارهما من الشخصيات الرئيسية في هذا الاتحاد. وفيما يتعلق بشحنة الأسلحة، قال هزلتون إن شحنة الأسلحة البالغ وزنها ٤٠ طنا والمنقولة من براتيسلافا بسلوفاكيا، إلى الإقليم الذي يسيطر عليه المتمردون في شرق سيراليون، على أساس عقد مبرم بين الجبهة المتحدة الثورية وشركتين بريطانيتين في أواخر عام ١٩٩٨ قد تم شراؤها بموارد من الماس. ولعبت الأسلحة دورا حاسما في الهجوم الناجح والمدمر الذي شنته الجبهة المتحدة الثورية على فريتاون في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

٣٧ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، اعتقل فريق الرصد شخصا إسرائيليا يدعى يائير كلاين، وهو ضابط جيش إسرائيلي سابق حاول أن يبيع قطع غيار للطائرات العامودية إلى سلطات فريتاون مباشرة عقب الهجوم الذي شنته الجبهة المتحدة الثورية على العاصمة. واهتم بالتجسس لحساب المتمردين وبتزويدهم بالأسلحة عبر الشبكات الليبرية المتصلة مباشرة بالرئيس الليبيري. وقد اشترك كلاين في تدريب صفوة المقاتلين من رجال تايلور، وكان قبل ذلك يعمل في كولومبيا من خلال شركة 'سبيرهيد المتحدة'، ويقال إنه

لا يزال ملاحقاً من قبل سلطات ذلك البلد لأنه قام بتعليم وتدريب المجموعات شبه العسكرية وفرق المحافظة على النظم المحلية هناك على الأنشطة الإرهابية.

٣٨ - وذكر دكتور هزلتون أن هناك أدلة قوية تثبت أن ليبريا أصبحت مركزا رئيسيا للاضطلاع بأنشطة غير مشروعة ذات صلة بالماس، مع وجود مصادر للاتجار غير المشروع في الأسلحة في بلدان أخرى في المنطقة فضلا عن سيراليون ومن المحتمل بلدان أخرى خارجية. وهذا يتنافى مع قرارات مجلس الأمن ٧٨٨ (١٩٩٢) و ٩٨٥ (١٩٩٥) و ١١٣٢ (١٩٩٧). وقد أوردت منظمة رصد حقوق الإنسان في تقريرها الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٠ تفاصيل عن شحنات الأسلحة المرسلة إلى ليبريا والى الجبهة المتحدة الثورية عبر البلدان المجاورة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، نشرت هيئة الإذاعة البريطانية وثائق يقال إن وثيقة منها هي بمثابة تقرير صادر عن فرع الشرطة الخاص لسيراليون عن نقل الأسلحة إلى قوات الجبهة الثورية المتحدة في مناطق الماس بسيراليون من بوركينا فاسو عبر ليبريا.

٣٩ - وختاما، قال دكتور هزلتون إن فريق الخبراء يجب أن يحدد وأن يعلن الصلة بين الماس والأسلحة التي تم الحصول عليها. فإذا كانت الحكومة البريطانية ووزارة خارجية الولايات المتحدة ووكالات الاستخبارات الغربية لديها بالفعل أدلة دامغة تثبت تقديم ليبريا الدعم في شكل أسلحة إلى الجبهة الثورية المتحدة لقاء الحصول على الماس، فينبغي إعلان ذلك و/أو التصرف بناء على ذلك. وتقدر شركة دوبيرز أن ليبريا تنتج سنويا كمية من الماس تبلغ قيمتها ١٠ ملايين دولار، في حين أن الرئيس تايلور ينفي تهمة التورط الرسمي في تهريب الماس. ويمكن في هذا الصدد فرض حظر دولي مؤقت على تجارة جميع أنواع الماس الليبري إلى أن يمكن تسوية التناقض بين موارد الماس الليبرية المعروفة والواردات البلجيكية الرسمية.

٤٠ - وقال **بريان وود** إن أوراقا متنوعة أخذت من منزل فوداي سنكوه عند اعتقاله في أيار/مايو ٢٠٠٠. وتشير إحدى الوثائق الخطية وهي مذكرة معنونة ''تقرير عن الحالة'' مقدم من الحراس الثوريين السود إلى ''الزعيم'' إلى الكفاح الأخير من أجل البقاء وقد جاء فيها أن ''الرئيس تشارلز تايلور قدم ضمانات كاملة للقيادة العليا للجبهة المتحدة الثورية ووعد بتقديم أقصى دعم ممكن للجبهة. وأقسم أيضا بأنه لن يخون أخاه أبدا (العريف فوداي سنكوه). ومنذ ذلك الوقت فصاعدا، قدم الرئيس كميات كبيرة من الإمدادات (الذخائر) إلى قيادتنا العليا لكي تبدأ في مقاومة تقدم فريق الرصد''. ووردت في المذكرة أسماء العميد ايساسيساي ومايك لامين وكذلك الجنرال إبراهيم و ج. ب. ك. وجاء في الوثيقة نفسها أيضا أنه لدى عودة الجنرال إبراهيم إلى بوركينا فاسو ''تلقت القيادة العليا أيضا كمية لا بأس بها من الماس من كونو. كما أنه يعتزم إرسال طرد جيد آخر إلى الجنرال إبراهيم في بوركينا فاسو من أجل الحصول على ذخيرة وأسلحة حيث أنه بدأ في إجراء بعض الاتصالات الهامة الخاصة بالعتاد. ولذلك قرر القائد الأعلى تسليم طرد الماس المذكور إلى العميد ايساسيساي ليحملها عبر منروفيا إلى بوركينا فاسو حيث يجتمع بالجنرال إبراهيم لاستنباط طرائق سريعة للحصول على بعض العتاد الذي نحتاج إليه''. وتمضي المذكرة قائلة إن ''القيادة العليا تُستدعى شهريا لتقديم تقرير إلى منروفيا بغرض الإحاطة''.

٤١ - ووفقا للمذكرة، توجه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، القائد الأعلى ورئيس مجلس الحرب وأحد ممثلي جيش تحرير سيراليون، العقيد ايدي كانيه إلى بوركينا فاسو حيث اجتمعوا بالرئيس كومباوري الذي وجه إليهم ''عبارات تنم عن الثقة والطمأنينة'' و ''أنه لن يخذل العريف فوداي سنكوه أبدا''. و''أوعز الرئيس كومباوري إلى القيادة العليا بأن تطرح مسألة الجبهة المتحدة الثورية على منظمة

الوحدة الأفريقية نظرا لأنه الرئيس الحالي للمنظمة''. ولدى عودتهم ''قدمت إليهم كمية كبيرة من المواد اللازمة للهجوم للبدء في شن حملة لإطلاق سراح زعيمنا''. وتمضي المذكرة قائلة إن الوفد عاد إلى منروفيا في تشرين الثاني/نوفمبر ''واتفق المقاتلون على بدء العملية بالاستيلاء على كونو... ونجحوا في اجتياح كونو بأكملها والاستيلاء على بعض أسلحة المدفعية وكمية ضخمة من الأسلحة والذخيرة''. وتواصل المذكرة سرد الاقتتال الوحشي الدائر بين قادة الجبهة الثورية حول حصيلة الماس الذي أفضى إلى قتل العقيد رامبو على يد رجال ''سوبرمان'' (وهو الاسم المستعار للعميد دنيس مينغل) في ماكيني. وتشير أيضا إلى أن المقدم كنيدي هو قائد عملية التعدين العامة وأن أحد رجال الأعمال من كوبا ويدعى كارلوس قدم للحركة محطة إذاعة (FM) يجري بناؤها على تل في دودوكاتومو.

٤٢ - ويذكر تقرير آخر مؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بعث به العميد عيسى سيساي إلى ''زعيم الثورة'' أن ''الجنرال موسكيتو تمكن من إقامة اتصال إيجابي مع حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا واتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لشراء الأعتدة منها''. وأيَّد وود باتريك سميث وآخرين بشأن النظام المعقد الذي تتم به صفقات الأسلحة. ووفقا لما ذكره وود، فقد اعترف أحد الطيارين البريطانيين بأنه قام بنقل أسلحة جوا إلى ماكيني في آذار/مارس ١٩٩٥، وقام بتهريب شحنة ضخمة في عام ١٩٩٧ مع الخطوط الجوية Transline. وذكر الطيار أيضا أن الخطوط الجوية Transair التي يوجد مقرها منروفيا، كانت تعمل بمثابة وكيل له. ولم يكن يُبلَّغ بمحتوى الشحنة، بل كان يتقاضى راتبا شهريا قدره ١٠ ٠٠٠ دولار. ومنذ عام ١٩٩٤، نفذ ٥٠ رحلة جوية؛ وكان يُحمِّل الشحنة في القاهرة، ثم يتوجه بالطائرة إلى مقاصد مختلفة، وخاصة إلى أنغولا، محملا بالأسلحة والذخيرة، وفي بعض الأحيان بالألغام.

٤٣ - وواصل وود قوله إن تهريب الأسلحة إلى الجبهة المتحدة الثورية مرتبط بالاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وأجريت أربع لقاءات مع الطاقم الجوي، حيث قال أحدهم إنه نقل الأعتدة إلى طائرة تابعة لشركة Bout، التي تسيِّر أكثر من ٣٠ طائرة، تقع قواعد بعضها في غينيا الاستوائية. وقال وود إنه ما أن يتم تشكيل فريق الخبراء، فسيكون بوسعه البحث في مزيد من التفاصيل. وأشار وود إلى أنه لا توجد قوانين تنظم مسألة تجار ومهربي الأسلحة إلا في عدد قليل من الدول. وفي هذا الصدد، حث السيد وود اللجنة ومجلس الأمن على الطلب من الدول أن تتخذ إجراءات سريعة. إذ ينبغي تسجيل سماسرة ووكلاء شحن الأسلحة، ومن ثم طلب رخص من حكوماتهم. ويجب على الوكالة المعنية بإنفاذ القوانين أن تبدأ في التحقيقات مجددا عند تداولها قضايا مختلفة، بما فيها الحسابات المصرفية لهؤلاء الوكلاء وتفاصيل الصفقات. إلا أن الدول بحاجة إلى مزيد من المساعدة في هذا الشأن.

٤٤ - وقال السيد إيزاكوف إنه إذا كان بالإمكان الحصول على مثل هذه القائمة عن السماسرة ووكلاء شحن الأسلحة من الأمم المتحدة، فإنه سيكون بوسع مجلس الماس العالمي أن يتعاون على نشرها في أماكن عامة.

٤٥ - **السيد غرينستوك:** رحب بالقرار الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدراسة المشكلة العامة المتمثلة في الأسلحة والماس في سيراليون، وحث المشاركين في جلسة الاستماع على إيلاء اهتمام خاص لكل من ليبريا وبوركينا فاسو. وفيما يتعلق بليبريا، فقد أقر السفير فولر بالاهتمامات الحقيقية التي تشغل الرئيس تايلور بشأن استقرار نظامه، ومصالح ليبريا الاقتصادية والسياسية في غرب

أفريقيا، والصلات الشخصية والسياسية والعسكرية التي تربط الجبهة المتحدة الثورية وجبهة التحرير الوطنية القومية الليبرية. واستدرك قائلا إن المصادر الموثوق بها تظهر أن الرئيس تايلور يدير أنشطة الجبهة المتحدة الثورية، من حيث تشجيعها، وتوجيهها الاستراتيجي وقيادتها ودعمها عسكريا وأنه يستخدم الجبهة المتحدة الثورية للإبقاء على سيطرته على موارد الماس في سيراليون. وأفاض **ستيفن باتيسون** (المملكة المتحدة) في الحديث عن تورط ليبريا مع الجبهة المتحدة الثورية، مركزا على اتصالاتها بقيادة الجبهة، وتورطها في توريد الأسلحة إلى الجبهة ومصالحها في صناعة الماس في سيراليون.

٤٦ - وألقى السيد باتيسون الضوء على بعض النقاط الرئيسية المتعلقة باجتماعات الرئيس تايلور مع قادة الجبهة المتحدة الثورية، التي ترأسها في منروفيا أو شارك في استضافتها مع الرئيس بليز كومباوري في بوركينا فاسو، ولا سيما:

(أ) القادة وهم: عيسى سيساي، وجبريل ماساكوا، وموريس كالون، وأغستين غبوا (ومقرهم في سيراليون)، وسام بوكيري، وإدوارد كاينه (ومقرهما في ليبريا) وإبراهيم باه (ومقره في بوركينا فاسو)؛

(ب) في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، قام سام بوكري وجبريل ماساكوا وإدوارد كاينه، بمرافقة الرئيس تايلور في رحلة إلى واغادوغو في بوركينا فاسو، للالتقاء بالرئيس كومباوري. وكان ماساكوا يحمل كمية من الماس، ونقلته طائرة هليكوبتر من منطقة الماس في كونو إلى منروفيا، ومنها انطلق بالطائرة إلى واغادوغو؛

(ج) في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، استقل جبريل ماساكوا الطائرة إلى منروفيا للقاء الرئيس تايلور، حاملا معه المزيد من الماس، وحصل على ست شاحنات لنقل الأعتدة إلى سيراليون.

٤٧ - وتابع السيد باتيسون قوله، إنه من الناحية الاستراتيجية، فقد تصرفت الجبهة المتحدة الثورية بناء على اقتراح تايلور لتحصين مناطق الماس المحيطة بكونو.

٤٨ - أما من الناحية العسكرية، فإن الرئيس تايلور يمد الجبهة المتحدة الثورية بانتظام بالأسلحة والذخيرة والوقود والغذاء والأدوية التي تنقل بطائرات الهليكوبتر، ويقوم بتنظيم نقل أفراد من الجبهة المتحدة الثورية، وليبريا وبوركينا فاسو وغينيا والمرتزقة التابعين للجبهة المتحدة الثورية:

(أ) منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، كانت تنقل الذخيرة والإمدادات الأخرى بالهليكوبتر في رحلات مكوكية من منروفيا، وليبريا وسيراليون وإليها، وفي ٨ حزيران/يونيه غادرت منروفيا شاحنتان محملتان بالذخيرة والغذاء إلى سيراليون؛

(ب) في أواخر حزيران/يونيه، أذن الرئيس تايلور بنقل شحنة أسلحة إلى سيراليون تحتوي على قنابل صاروخية ومدافع هاون وبنادق، يرافقها قائد الجبهة المتحدة الثورية عيسى سيساي؛

(ج) عبر ما لا يقل عن ١ ٠٠٠ جندي تابعين لبوكاري من منروفيا إلى شرق سيراليون خلال أيار/مايو وحزيران/يونيه وعبر ما يقرب من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ جندي ينتمون إلى الجبهة المتحدة الثورية وجنود من بوركينا فاسو وليبريا مدججين بالبنادق والقنابل الصاروخية وقاذفات اللهب بقيادته عبر حدود (ليبريا) خلال الأسبوع الأخير من حزيران/يونيه.

٤٩ - وتابع السيد باتيسون قوله إن الرئيس تايلور كان يسعى لإحكام سيطرته على إنتاج الماس في سيراليون، وكمثال على ذلك:

(أ) منح إذنا في حزيران/يونيه لشركة لتعدين الماس وتجارته ومقرها بجنوب أفريقيا بإنشاء شركة كستار لها في ليبريا (شركة الاستثمار الليبرية) ولها فرع في بوركينا فاسو، وذلك لإخفاء عمليات التنقيب التي تقوم بها الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون؛

(ب) استدعاء فريق أمني خاص من جنوب أفريقيا لتقييم الوضع العسكري حول منطقة الماس في كونو، وتقديم المشورة بشأن التدابير الدفاعية؛

(ج) التحقق أسبوعيا من مستويات إنتاج الماس في منطقة كونو.

٥٠ - كما تم التركيز على الصلات الراسخة بين الرئيس كومباوري والرئيس تايلور وفوداي سانكوه. وقال السيد باتيسون إنه في أوائل أيار/مايو سافر سام بوكاري إلى واغادوغو للقاء الرئيس كومباوري لمناقشة دور بوكاري في المستقبل في الجبهة المتحدة الثورية، وأنه في ٤ حزيران/يونيه قام الرئيس تايلور، يرافقه كبار قادة الجبهة، بزيارة الرئيس كومباوري لطلب أيد عاملة.

٥١ - واختتم السيد باتيسون كلمته بقوله إن ٤٠ في المائة من الماس الذي يتم استخراجه في سيراليون يذهب إلى العالم الخارجي عن طريق بوركينا فاسو، أما الـ ٦٠ في المائة المتبقية فتذهب عبر ليبريا.

٥٢ - **ميشيل تفاندو** (بوركينا فاسو): قال إن ''التهجم'' على بلده ينبغي أن يُدعم بوثائق مادية. إذ تلقى بلده في السنة الماضية رسالة من لجنة الجزاءات الخاصة بسيراليون، تطلب منها معلومات تتعلق بشحنة الأسلحة المتجهة من أوكرانيا إلى بوركينا فاسو. وأظهرت التحقيقات أن المزاعم لم تكن صحيحة. وقال إن بوركينا فاسو طلبت بالفعل أسلحة لحاجاتها الخاصة إليها، إلا أنه لم تحول أي منها إلى بلدان أخرى.

٥٣ - وأضاف قائلا إنه لا توجد حاجة للدفاع عن نفسها، وأضاف أن بوركينا فاسو ينتابها القلق الشديد بشأن الحالة في سيراليون وأنها طرف في اللجنة التي تقوم بتنفيذ اتفاق لومي. وقال إن حكومته أنشأت فريقا مكلفا بإجراء التحقيقات المتعلقة بانتهاكات الجزاءات المفروضة على سيراليون. وإذا طلبت لجنة الجزاءات الخاصة بسيراليون بعض الوثائق، فإن بوركينا فاسو على استعداد لتقديمها. وقال إن بوركينا فاسو أعربت عن استعدادها لاستقبال أي فريق من الأمم المتحدة لإجراء التحقيقات المتعلقة بمسائل سيراليون.

٥٤ - **سلفستر إ. رو** (سيراليون): قال إن حكومته تعتقد بأن الجبهة المتحدة الثورية تحصل على أسلحة وذخيرة لتأجيج حربها نتيجة أعمال تعدين وبيع غير مشروعة للماس؛ وأن تلك الأسلحة تشمل مدافع هاون عيار ١٢٠ مم وقنابل وألغام مضادة للأفراد، ومدافع مضادة للطائرات وذخيرة وقذائف صاروخية وقنابل، ومدافع هاون من عيار ٨٢ و ٦٠ مم وقنابل، ورشاشات ثقيلة، و ١٢ مدفع من طراز AK 47 و ٥٨ بندقية، ومدافع مضادة للطائرات من عيار ٥٠ مم، وصواريخ سام ٧ (صواريخ أرض جو)؛ وقال إن مصدر هذه الأسلحة أوروبا الشرقية بشكل خاص وقد تم الحصول عليها من خلال وسطاء وتجار الماس، ''الأخوة الكبار'' وآخرون في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية ومناطق أخرى في أفريقيا. وأضاف أن الأشخاص الذين يقومون بتدريب أعضاء الجبهة المتحدة الثورية والذين يتقاضون أجورهم بالماس هم من أوروبا الغربية والشرقية، ومنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، ومناطق أخرى في أفريقيا؛ وأضاف قائلا إن الجبهة المتحدة الثورية تقدم أيضا عقودا للتعدين، واتفاقات إيجار وامتيازات لشركائها الأجانب لقاء الأسلحة ومعدات التنقيب ومعدات أخرى؛ وقال إنه لولا الماس فلن يكون بوسع الجبهة المتحدة الثورية

انتهاك اتفاق لومي وتهديد واحتجاز وقتل أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وإعاقة تسليم المساعدة الإنسانية للمدنيين الأبرياء ومواصلة حرب المتمردين.

٥٥ - ومضى يقول إنه يمكن التخفيف من حدة المأساة الإنسانية في ذلك البلد بشكل كبير وذلك بتقويض الأساس الذي بنت عليه الجبهة المتحدة الثورية أهدافها ومقاصدها الوحشية واللاإنسانية. وإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتذكر بأن هذه هي المنظمة التي بدأت الحملة المسماة ''العمل من أجل القضاء على كل شيء حي''.

٥٦ - **فاليري فيكونشسكي** (أوكرانيا): قال إن حكومته تتخذ باستمرار خطوات للحيلولة دون نقل الأسلحة بشكل غير شرعي من أراضيها انتهاكا لمقررات مجلس الأمن. أما في مجال تجارة الماس، فقال إن حكومته تنظر في مشروع تشريع من شأنه أن ينفذ الحظر المفروض بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠).

٥٧ - أما فيما يتعلق بالمسألة التي تنطوي على إمداد المتمردين في سيراليون بالأسلحة الأوكرانية عن طريق بوركينا فاسو، فقد نوه بالرسالة المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ التي بعثت بها حكومته إلى لجنتي الجزاءات الخاصتين بليبريا وسيراليون، وأشار إلى أن التحقيق أظهر أن الشحنة نقلت من أوكرانيا إلى بوركينا فاسو، التي أصدرت وزارة الدفاع فيها شهادة تأكيد تسليم الأسلحة ذات الصلة، وأن السلطات الأوكرانية تأكدت من صحة الأختام الموجودة على كل من شهادة تأكيد التسليم وشهادة المستعمل النهائي. وأضاف أنه لا توجد إشارة في الوثائق ذات الصلة تدل على أن الشحنة كانت موجهة لإعادة التصدير لأي شخص قانوني أو طبيعي آخر في أي بلد ثالث. وقال إن التسليم تم بناء على القوانين السارية في أوكرانيا والقواعد الدولية. واستدرك بقوله إن أوكرانيا قلقة بشأن إمكانية انتهاك الجزاءات. وإن تعاون أوكرانيا ومساعدتها المقدمة للجنة الجزاءات الخاصة بسيراليون تشكل دليلا عمليا لالتزام أوكرانيا بالجهود المكثفة الهادفة إلى زيادة فعالية أنظمة الجزاءات القائمة ولا سيما المفروضة على سيراليون.

٥٨ - **موني كابتان** (ليبريا): قال إنه ينتاب حكومته الاستياء بسبب التقارير التي قدمها مشاركون آخرون في جلسة الاستماع، نظرا لأنها تتوقع تقديم إثباتات ملموسة بشأن المزاعم بتورط ليبريا في انتهاك الجزاءات، وذلك كي تتمكن جميع الدول من النظر فيها. وقال إن الورقة التي قدمتها المملكة المتحدة تضمنت معلومات مستمدة من الصحف والإذاعات والاستخبارات الغربية. وتدعو الحاجة إلى وجود أدلة ملموسة. وعلاوة على ذلك، فقط طُلب إلى ليبريا أن تثبت إنكارها لهذه المزاعم. وقال إن بلده يود أن يتمكن من فحص الأدلة. وأضاف أن الرئيس تايلور كان قد اقترح على مساعد وزيرة خارجية الولايات المتحدة بيكرينغ تقديم الأدلة إلى فريق من الشخصيات البارزة.

٥٩ - **أدريان كويجمانز** (هولندا): قال إنه يشعر بالامتنان تجاه المملكة المتحدة لهذه المعلومات وإنه يتفق مع الولايات المتحدة وسيراليون بشأن ''تسمية الأسماء وإحراجها'' وقال إنه ينبغي لفريق الخبراء، عند إنشائه، أن ينظر في المسألة كلها بمزيد من التفصيل. وأضاف أن هولندا تتفق مع فرنسا أيضا على إقامة هيئة دائمة لرصد تجارة الماس الدولية.

ملاحظات

- إن العملية برمتها التي يتم من خلالها الحصول على عائدات من الماس المهرب لشراء الأسلحة عملية معقدة للغاية. إلا أنه يمكن للمراقبة الأفضل أن تتبع مسار الصفقات وتقلل من استيراد الأسلحة غير المشروعة التي تؤجج

الصراعات الداخلية. ويتطلب ذلك مراقبة شاملة ومنسقة والتزاما كبيرا من جانب جميع الحكومات المعنية.

- يمكن لفريق الخبراء أن يعلن على الملأ الصلة بين الماس الممول للصراعات في سيراليون وارتباطه بالأسلحة وتأييد البلدان الأخرى في المنطقة لهذه العملية.
- ينبغي للحكومات ذات الصلة في المنطقة أن تتخذ خطوات فورية لإنفاذ حظر الأسلحة بقوة لكفالة عدم وصول إمدادات الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى قوات المتمردين في سيراليون.
- ينبغي لمجلس الأمن أن يقدم موارد بشرية ومالية كافية لرصد حظر الأسلحة على نحو فعال. ويمكن وضع مراقبين على الحدود وفي القواعد الجوية ومهابط الطائرات في الأدغال. وينبغي لفريق الخبراء إجراء تحقيقات دقيقة بشأن المزاعم المتعلقة بانتهاكات حظر الأسلحة.
- ينبغي تقديم سماسرة السلاح ووكلاء شحن الأسلحة إلى العدالة لتتسنى محاكمتهم إذا كانوا يخالفون قوانين مراقبة الصادرات للبلد الذي ينطلقون منه في أعمالهم. فإذا أتاحت الأمم المتحدة قائمة سماسرة السلاح ووكلاء شحن الأسلحة الذين يعملون بصورة غير قانونية، فبإمكان المجلس العالمي للماس أن يتعاون أيضا بإعلانه هذه القائمة لعلم الشركات الأعضاء فيه.
- هناك عدد قليل من البلدان التي لها قوانين كافية لتنظيم أنشطة سماسرة الأسلحة ووكلاء النقل. ففي معظم الحالات، بإمكان هؤلاء السماسرة أن يعملوا دون الحصول على إذن من حكوماتهم ما دامت الأسلحة التي يتعاملون بها لا تأتي عن طريق بلدانهم الأصلية. ويمكن النظر في فرض رقابة أفضل على الأسلحة والسماسرة بوسائل منها إنشاء سجل وطني لسماسرة الأسلحة تُفرض بموجبه شروط إلزامية على السماسرة بتقديم تفاصيل عن معاملاتهم.
- هناك حلقة وصل هامة في سلسلة الخطوات الرامية إلى تحويل الإيرادات المتأتية من الماس إلى شراء الأسلحة بطرق غير مشروعة، وهي إساءة استعمال آلية مراقبة الطيران، وبوجه خاص الآليات الموجودة في المنطقة.

رابعا – السبل والوسائل اللازمة لإقامة صناعة مستدامة ومنظمة تنظيما جيدا للماس في سيراليون

٦٠ – في الدورة الثالثة، شملت جلسة الاستماع السبل والوسائل اللازمة لإنشاء صناعة للماس مستدامة ومنظمة تنظيما جيدا في سيراليون – على سبيل المثال، دور حكومة سيراليون والمساعدة الدولية الممكنة.

٦١ – وعرض **السيد دين** نظاما جديدا لتعدين الماس وتصديره فيما يتعلق بسيراليون، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، وهو نظام وُضع بالتشاور مع حكومات المملكة المتحدة والولايات المتحدة وبلجيكا وإسرائيل وبمساعدة تقنية مقدمة من المجلس الأعلى للماس في أنتويرب، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ووزارة الخارجية والكومنولث في المملكة المتحدة. وقال السيد دين إن الأهداف المرجوة من وضع نظام جديد لتعدين الماس وتسويقه وتصديره، هي وضع حد لقدرة المتمردين على شن الحرب، وكفالة استفادة شعب سيراليون من تجارة الماس المشروعة وعدم تشجيع أسواق الماس الدولية على التعامل بالماس الممول للصراعات.

٦٢ - وقد قام **السيد فان بوكستيل** الذي تكلم باسم حكومة سيراليون بشرح النظام الجديد بالتفصيل، وبين كيف ستستخدم شهادة المنشأ المقترحة بوسائل منها الورقة الأمنية التي لا يمكن تزويرها ووظائف العناصر التي يتكون منها النظام، ومنها شهادة إثبات هامة، ووسمة مرقمة وفاتورة تجارية. وواصل **السيد بوكستيل** حديثه قائلا إن هذه الإجراءات سوف توضع موضع التنفيذ الفوري إلى جانب قاعدة بيانات إلكترونية جديدة وصور فوتوغرافية رقمية وإجراءات لمناولة الطرود. وأشار إلى أن الحكومة اقترحت تنفيذ هذه النظم على أساس تجريبي لفترة تسعين يوما، يجري تنقيحها بعد ذلك بمساعدة من المجلس الأعلى للماس وحكومات أخرى، ووفقا للفقرة الرابعة من منطوق قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠) ستقوم الحكومة بعد ذلك بإخطار اللجنة بالتفاصيل النهائية لنظام شهادة المنشأ عندما تكون في مرحلة التنفيذ الكامل.

٦٣ - وبعد التعليقات الأولية التي قدمها **السيد غرينستوك** بشأن ذلك العرض، أكد **السيد إيزاكوف** لجلسة الاستماع أن صناعة الماس ستقوم بإنفاذ هذه الأنظمة كما هي محددة في النظام الجديد، وفيما يتعلق بما أعربت عنه المملكة المتحدة من قلق إزاء الحاجة إلى نظام عالمي قبل تنفيذ النظام الجديد على أرض الواقع، قال **السيد فان بوكستيل** إن هناك نظاما لشهادة المنشأ موجودا بالفعل في أنغولا وأن النظام الجديد في سيراليون يشمل بارامترات أكثر تفصيلا وأيسر على الفهم. وأشار **السيد دي لوكر** إلى أن حكومته والمجلس الأعلى للماس يودان أن يشركا كل بلد يتوخى وضع نظام للتصدير مماثل لنظام سيراليون في ما لديهما من معلومات وخبرة. وأضاف **هاوارد جيتر** قائلا إن وجود نظام فعال للتصدير فيما يتعلق بماس سيراليون يمكن أن يكون نموذجا لوضع نظم في المستقبل في بلدان أخرى مصدرة للماس يمكن، من ثم، ربطها بشبكة مع مراكز الاستيراد الرئيسية في بلجيكا وإسرائيل والهند وغيرها. وأضاف **السيد دين** قائلا إنه إذا كانت اللجنة راضية عن النظام الجديد، فيمكن أن يكون هذا النظام جاهزا في غضون أسبوعين. وفي ضوء ما أعرب عنه **السيد جيتر** و**السيد ييرسلي** من قلق فيما يتعلق بمراقبة النظام الجديد وبشأن مصير الماس غير المشروع عند اكتشافه، أُبلغت جلسة الاستماع أن صناعة الماس سبق أن سنت تشريعا ينص على أن يُطرد على الفور من يُقبض عليه ولديه ماس غير مشروع، أما مسألة مصير الماس، فهي مسألة تقع مسؤولية معالجتها على الحكومات. واقترح **السيد كوكسون** أن تنظر لجنة الجزاءات في إمكانية منح إعفاء خاص بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠) يُعاد بموجبه إلى سيراليون الماس الذي تم تصديره منها بصورة غير مشروعه ويُعرض للبيع عن طريق عطاء حكومي يُجرى في ذلك البلد. وواصل **السيد كوكسون** حديثه قائلا إن بالإمكان أن يقوم طرف ثالث محايد، تعينه لجنة الجزاءات، بالتصديق على عملية تحديد قطع الماس هذه وتأكيد صحتها.

٦٤ - وأعرب **السيد جيتر** و**السيد هزلتون** و**السيد بيتر تاكيرامبودي** عن قلقهم إزاء مبدأ وضرورة وجود شفافية ومساءلة في الأسواق الوطنية والدولية. **وأشار السيد تاكيرامبودي** و**السيد جيتر** إلى أن الفساد المستشري على نطاق واسع والرسمي في سيراليون سيؤثر على ما ينطوي عليه النظام الجديد من نوايا طيبة وأشارا إلى وجوب إغلاق الطرق غير المشروعة في الدول المجاورة وأسواق الماس الدولية على السواء. وقال **السيد دين** إن الآلية الجديدة فيما يتعلق بشهادة المنشأ والرصد لن تعالج فحسب الماس المستخدم في الصراعات، بل والماس غير المشروع أيضا. وأشار **السيد دي لوكر** إلى نظام شهادة المنشأ باعتباره، إذا ثبتت فعاليته، أساسا لتجارة في الماس تتسم بشفافية تامة، وأوجز الخطوات القانونية التي اتخذتها حكومته بالفعل لكفالة الشفافية، في

حين أكد استعداد بلجيكا لمواصلة الاضطلاع بدور بناء في هذا الصدد.

٦٥ - وللرد على ما أعرب عنه **السيد تاكيرامبودي** من قلق شديد إلى أبعد حد ومؤداه أنه لا توجد آلية خارجية مستقلة لمراجعة الحسابات في سيراليون لضمان عدم وجود أي ماس غير مشروع، أشار **السيد إيزاكوف** إلى الفقرة ٩ من القرار المشترك الذي اتخذ في المؤتمر العالمي للماس المعقود في أنتويرب في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٠، والذي ينص على إنشاء مجلس دولي للماس يتألف من المنتجين والصانعين والتجار والحكومات والمنظمات الحكومية ذات الصلة. وإلى الفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠) الذي أنشأ المجلس بموجبه فريق خبراء يتألف من خمسة أعضاء. وسلط **السيد هزلتون** الضوء على الدور اللبناني في السيطرة على تجارة الماس في غينيا وليبريا وكوت ديفوار ودعا فريق الخبراء إلى دراسة دور هذه الشبكة بمزيد من التفصيل، وطلب **السيد تاكيرامبودي** من مجلس الأمن أن يتخذ الخطوات اللازمة لكفالة عدم تكرار ''المبادرات التي جلبت المتاعب'' على الفريق المعني بأنغولا، من قبيل سوء خدمات الإمداد والنقل، ووجود ولاية صيغت صياغة سيئة وعدم وجود رغبة لدى الحكومة في تبادل المعلومات.

٦٦ - وأبرز **السيد سميث** طريقتين ممكنتين لمعالجة المسألة السياسية المحورية المتعلقة بتوزيع المكاسب المتأتية من قطاع التعدين في سيراليون، باعتبارها استراتيجية توجهها الدولة أو استراتيجية توجهها السوق. وستنطوي الاستراتيجية الأولى على اضطلاع دولة سيراليون بدور مالي كبير في قطاع الماس؛ وستنطوي الاستراتيجية الثانية على تقديم حوافز مالية لجميع مراحل سلسلة التعدين والشراء والتصدير، وإعطاء إشارات سوقية قوية بإجازة عمليات إنتاج الماس وتجارته. وأشار **السيد سميث والسيد هزلتون** إلى تعزيز الدعم الدولي وقيام القوات الحكومية بتوفير الأمن لمنطقة كونو، وتقديم المساعدة التقنية للإسهام في تنسيق الإصلاحات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي باعتبارها خطوات ضرورية لنجاح النظام الجديد. ورد **السيد دين** على بعض ذلك بأن أشار إلى أنهم مروا بتجربة مريرة مع الاستراتيجية التي كانت الحكومة توجهها في الماضي، حينما أصبح لهم دور في أنشطة شركة كيمبرلايت للماس، الأمر الذي أدى إلى إغلاق تلك الشركة، ومن ثم، فضلت الحكومة أن تبقى خارج النشاط التجاري وأن تضمن الحيازة القانونية.

٦٧ - وفيما يتعلق بتجارة الماس الليبرية، أكد **السيد كابتان** أن هذه الحكومة استخدمت بالفعل إقرارا يتعلق بمنشأ السلع الثمينة، ومنها الماس، وأدخلت مؤخرا نظاما لشهادة المنشأ فيما يتعلق بالماس، وأكد أن أيا منهما لن يكون فعالا إلا بتعاون البلدان المشترية. وعلاوة على ذلك، قال السيد كابتان، إن معظم الماس الذي يقال إنه من ليبريا والقادم إلى أنتويرب، يأتي في حقيقة الأمر من الاتحاد الروسي، وذلك من أجل تجنب ضريبة الاستيراد البالغة ٠,٣ في المائة والتي تفرضها بلجيكا على السلع غير الأفريقية. وفيما يتعلق بسيراليون، قال السيد كابتان إن ثمة أسئلة بالغة الأهمية ينبغي الإجابة عليها مثل: ما هي أنواع الماس التي ظلت حكومة سيراليون تصادق عليها حتى الآن وهل يحرم نظام شهادة المنشأ المتمردين من الحصول على أموال. وسلط **السيد كابتان** الضوء، بشيء من القلق، على الإتجار غير المشروع بالأسلحة في غرب أفريقيا، مؤكدا القول إنه على الرغم من قيام ليبريا، بمحض إرادتها، بتدمير ما يربو على ٢١ ٠٠٠ قطعة سلاح صغيرة و ٣ ملايين طلقة من الذخيرة، وتوقيعها على بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الوقف الاختياري للتجارة بالأسلحة الصغيرة، فقد قامت البلدان المجاورة لليبريا بمهاجمتها للمرة الثالثة. فهل تستطيع الأمم المتحدة أن تحرم شعب ليبريا من حقه في الدفاع عن نفسه؟ إن إنشاء مصرف بيانات لتسجيل

الأسلحة بغية رصد قيام البلدان المنتجة بإنتاج الأسلحة والذخيرة وبيعها من شأنه أن يوفر آلية مثالية لتتبع الأسلحة.

٦٨ - وقام **السيد دوتريو** بإبلاغ جلسة الاستماع بأن الأمين العام على وشك أن يعلن أسماء أعضاء فريق الخبراء. وأنه طلب من لجنة الجزاءات والفريق أن يبتا في موضوع شهادة المنشأ وأن يتعاونا مع دول غرب أفريقيا والمنظمات غير الحكومية، وصناعة الماس، والدول ... الخ، لدى استكشافها كيفية تعزيز عملية التنفيذ والتعاون الدولي. وفي الختام، طلب **السيد دوتريو** من أعضاء الفريق ومن لجنة الجزاءات أن يكونوا على وعي بإمكانية نشوء أشكال جديدة من الإتجار غير المشروع بالماس في مناطق جديدة من العالم وأن ينظروا في السبل الكفيلة بمنع حدوث ذلك. وأعرب **السيد كافاندو** عن أمل بوركينا فاسو في أن يتسع نطاق جلسة الاستماع ليشمل الموارد الأخرى التي تغذي الحروب في العالم وفي أن تعالج جميع أسباب الحروب. وفي حين أعرب **السيد كافاندو** عن تأييده لإنشاء هيئة دائمة واحدة تكون مسؤولة عن تنسيق الجزاءات والمسائل المتعلقة بالماس بوجه عام، فقد تساءل عما إذا كانت التدابير المقترحة كافية، و شدد على أهمية إقناع الأطراف المعنية بأن من مصلحتها التخلي عن العنف.

٦٩ - **السيد باتيسون:** أكد لجلسة الاستماع أن مجلس الأمن يأمل أن يتخذ قريبا إجراءات لتعزيز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وإنشاء محكمة خاصة تنظر في الأعمال الوحشية المتصلة بالأحداث في سيراليون.

٧٠ - **الرئيس:** قال إن الهدف الأساسي من جلسة الاستماع التي لم يسبق لها مثيل هو تعميق فهم اللجنة للحالة السائدة في سيراليون وأثرها على البلدان المجاورة وعلى السلم والأمن الدوليين. وقد كان اشتراك ممثلي صناعة الماس والمنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية مشاركة مفيدة جدا في ذلك السياق.

٧١ - وستجتمع اللجنة في الأسبوع المقبل للنظر في نظام شهادة المنشأ المعقّد الذي اقترحته حكومة سيراليون، وقال إنه يرحب بالدعم القوي الذي تقدمه صناعة الماس لتدابير مراقبة الاتجار غير المشروع بالماس من سيراليون. ويرحب أيضا بإنشاء المجلس الأعلى للماس وباعتماد مؤتمر الماس العالمي التاسع والعشرين التابع للاتحاد العالمي لبورصات الماس والرابطة الدولية لصناع الماس لقرار يرمي إلى وضع ضمانات ومعايير سلوك لصناعة الماس.

٧٢ - وشددت جلسة الاستماع على الدور الهام الذي تقوم به البلدان المجاورة في إنفاذ الجزاءات ضد الجبهة المتحدة الثورية. وينبغي أن يتعمق الوعي في تلك الدول بمشكلة الماس الممول للصراعات، ولذلك فإن العرض الذي تقدم به ممثل صناعة الماس للسفر إلى المنطقة وتعميم المعلومات عن نظام المراقبة الدولية المقترح هو محل ترحيب. ولوسائط الإعلام أيضا دور تقوم به في هذا السياق. ورحب بمقرر الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إنشاء لجنة إقليمية للتحقيق في تجارة الماس غير المشروعة، وقال إنه يتطلع إلى التعاون الوثيق مع اللجنة.

٧٣ - وسوف يتكون فريق الخبراء الذي سينشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠) من مارتي آيافور (الكاميرون)، الذي سيرأس الفريق؛ وجوهان بيليمان (بلجيكا)، وهو خبير في الأسلحة؛ وإيان سيميلي (كندا)، وهو خبير في صناعة الماس؛ وهارجيت سنغ ساندهو (الهند)؛ وعتابو بوديان (السنغال). وأعرب المتكلم عن أمله في أن يستفيد الفريق، الذي سيقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن طريق اللجنة في موعد لا يتجاوز ٣١ تشرين الأول/أكتوبر

٢٠٠٠، من خبرة الفريق الذي أنشئ عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٣٧ (١٩٩٩) بشأن أنغولا.

٧٤ - واللجنة تدرك أن كفالة التنفيذ الفعال لعدة عناصر من قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠) تتطلب رصدا دقيقا. ولذلك سوف تستعرض تنفيذ القرار استعراضا منتظما. وستكون أيضا أقدر على تحديد الإجراءات الإضافية اللازمة لوضع حد للاتجار غير المشروع بالماس من سيراليون، بعد تقديم تقرير الفريق. وقال إنه يود أن يؤكد من جديد أن هدف اللجنة الرئيسي هو التخفيف من الآلام والمعاناة التي يتعرض لها شعب سيراليون من جراء الاتجار بالماس الممول للصراعات.

ملاحظات:

- ينبغي الشروع في أقرب وقت ممكن في تنفيذ إجراءات نظام شهادة المنشأ، الذي اقترحته حكومة سيراليون. وستقدم حكومة سيراليون تقارير إلى لجنة الجزاءات في هذا الصدد، وستتصرف اللجنة فورا على أساس تلك التقارير.
- سيكون وجود نظام فعال لإصدار الشهادات لماس سيراليون نموذجا للأنظمة التي ستستعملها في المستقبل البلدان المصدرة للماس والتي يمكن أن ترتبط بدورها في شبكة مع مراكز الاستيراد الرئيسية في إسرائيل وبلجيكا والهند وغيرها.
- يتطلب نجاح النظام الجديد تعزيز الدعم الدولي، وقيام الحكومات بكفالة أمن جميع المناطق المنتجة للماس، ومساعدة تقنية على التنسيق بين عمليات الإصلاح.
- سيكون الرصد الداخلي الفعال لمشتريات وصادرات سيراليون من الماس عنصرا ضروريا في نجاح النظام الجديد المقترح. وينبغي النظر في إنشاء هيئة تنظيمية وطنية تتكون من ممثلين ذوي خبرة من الأوساط الحكومية والأكاديمية والمجتمع المدني وصناعة الماس.
- يتطلب تنفيذ النظام الجديد تنفيذا كاملا وجود شبكة مصرفية ونظام مالي فعالين.
- ينبغي النظر في الفائدة التي يمكن أن يقدمها نظام مستقل لمراجعة الحسابات لتحقيق قدر أكبر من الفعالية والشفافية.
- ينبغي للحكومات أن تنظر في مسألة التصرف في الماس غير المشروع عند الحصول عليه.
- ينبغي تحقيق الشفافية والمساءلة داخل أسواق الماس الوطنية والدولية. وامتثال تلك الأسواق للتدابير الجديدة المقترحة أمر أساسي لتنفيذه.
- ينبغي لصناعة الماس أن تنفذ التنظيمات بالصيغة الواردة في النظام الجديد.
- ينبغي القيام بجهود على الصعيد الإقليمي لتنسيق الإصلاحات في سيراليون مع الإصلاحات في البلدان التي تنتج الأحجار الكريمة أو تتجر بها في المنطقة دون الإقليمية.
- ينبغي تقديم مساعدة تقنية إلى بلدان المنطقة الإقليمية لتمكينها من تنظيم نشاطها الوطني المشروع في مجالي التعدين والتجارة، وتحقيق أكبر قيمة ممكنة له، وإصدار بيانات إحصائية أدق عن الإنتاج والتجارة، وتحسين أساليب تحديد المتجرين المحتالين.
- ينبغي النظر في إمكانية بروز أشكال جديدة من الاتجار غير المشروع بالماس في مناطق جديدة من العالم.

خامسا – خاتمة

٧٥ - شملت المداولات التي جرت خلال الجلسات الثلاث، بشكل تفصيلي شامل، مسائل صناعة الماس في سيراليون، وصلتها بتجارة الأسلحة وغيرها من الأعتدة، ووسائل وسبل تنمية صناعة ماس بشكل مستدام ومنظم في سيراليون. وأبدي عدد من الملاحظات الهامة، مثل ما ورد أعلاه، تهدف إلى تنمية موارد سيراليون من الماس بشكل يعزز خدمة شعبها ورفاهه. ويقدم هذا التقرير وملاحظاته إلى مجلس الأمن لينظر فيه ويتخذ بشأنه الإجراء المناسب.

٧٦ - وبما أن فريق الخبراء الذي أنشئ بموجب أحكام الفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠) بدأ فعلا عمله، فبإمكانه أن ينظر في الملاحظات التي أبديت في جلسات الاستماع ويجري بشأنها تحقيقا ومتابعة أشمل.

تذييل

قائمة المشتركين في جلسة الاستماع الاستطلاعية بشأن سيراليون التي عقدت عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠)

المدعوون

الدول المهتمة

الاتحاد الروسي

كوتيبوف أندري نيكولايفيتش، نائب رئيس خزينة الدولة (كوخران) التابعة لوزارة المالية

كاتسوك إيفغيني إيفانوفيتش، خبير، خزينة الدولة (كوخران)

إسرائيل

أنغولا

أوكرانيا

فاليري كوتشينسكي، النائب الأول للممثل الدائم

بلجيكا

ستيفان دي لوكر، نائب الممثل الدائم

بلغاريا

بنن

بوركينا فاسو

ميشيل كافاندو، الممثل الدائم

توغو

جنوب أفريقيا

الرأس الأخضر

السنغال

سيراليون:

الحاجي محمد دين، وزير الموارد المعدنية

غامبيا

غانا

غينيا

غينيا - بيساو

فرنسا

إيف دوتريو، نائب الممثل الدائم

كندا

روبرت فاولر، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا

لويس غاي، مدير شعبة غرب أفريقيا بوزارة الخارجية

كوت ديفوار

ليبريا

موني ر. كابتان، وزير الخارجية

جنكتر دونبار، وزير الأراضي والمناجم والطاقة

مالي

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

جيريمي غرينستوك، الممثل الدائم

ستيفن باتيسون، رئيس إدارة الأمم المتحدة بوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث

موريتانيا

النيجر

نيجيريا

الهند

ساتيباراتا بال، نائب الممثل الدائم

هولندا

أدريان كويجمانز، المستشار

الولايات المتحدة الأمريكية

هوارد جيتز، نائب مساعد وزيرة الخارجية

ريتشارد هولبروك، الممثل الدائم

نانسي سودربرغ، الممثلة المناوبة للشؤون السياسية

المنظمات الدولية والإقليمية

البنك الدولي

بريتي أرورا

منظمة الوحدة الأفريقية

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

هـ. ي. ديديغو، موظفة للشؤون القانونية

رابطات تجارة الماس

(بما فيها ممثلو الشركات الأعضاء)

المجلس الأعلى للماس

مارك فان بوكستيل، مدير الشؤون الدولية

الرابطة الدولية لصناع الماس*

شون كوهين، الرئيس

جيفري فيشر، نائب الرئيس (رئيس الرابطة الأمريكية لصناع ومستوردي الماس)

الاتحاد العالمي لبورصات الماس*

إ. إيزاكوف، الرئيس الفخري

* تجمعت مؤخرا لتكوِّن المجلس العالمي للماس.

أفراد ذوو خبرة في الميدان

باتريك سميث (منظمة أفريكا كونفيدانشيال)

صحفي يعمل في لندن متخصص في الشؤون السياسية ومسائل التنمية الاقتصادية في أفريقيا. ويبث إنتاجه بانتظام، وهو يؤلف حاليا كتابا عن الجذور الإقليمية للصراع الدائر في سيراليون. وقضى معظم الثمانينات في أفريقيا. وقام بتغطية أخبار أفريقيا لعدة وكالات أنباء دولية رئيسية وعدة صحف يومية في أوروبا وأمريكا الشمالية. وهو يخاطب اللجنة بصفته الشخصية.

شارميان غوش وألكس ييرسلي (منظمة الشاهد العالمي)

شارميان غوش، مؤسسة ومديرة مشاركة في المنظمة تقوم بأبحاث مع زميلها، أليكس ييرسلي، عن دور الماس في الصراعات وعن تجارة الماس الدولية منذ أواسط ١٩٩٦. وقد اكتسب الباحثان خلال هذه الفترة معرفة عملية عن تجارة الماس والمسائل المتصلة بدوره في الصراعات. وبحثت غوش أيضا مع زملائها وسائل تمويل الصراعات من صناعة الأخشاب غير المشروعة في كمبوديا. وقد أدت تحقيقاتهم وحملاتهم إلى غلق مصدر إيرادات الخمير الحمر الرئيسي، وقد حددوا أشكال الفساد السائد في ذلك القطاع وقللوا من سرعة انتشاره. وهم يقومون حاليا، نيابة عن المجتمع الدولي، بمراقبة مدى وفاء حكومة كمبوديا لالتزاماتها إزاء بقية المجتمع الدولي.

رالف هزلتون (الشراكة الأفريقية الكندية)

يحمل دكتوراه في الاقتصاد. وله خبرة ٢٥ سنة مقسمة بالتساوي بين الخبرة الأكاديمية الكندية، حيث عمل خبيرا في الاقتصاد السياسي، وبين أفريقيا حيث عمل مديرا عاما للجهود الإنمائية وجهود الطوارئ في زائير وزامبيا، وتنزانيا، ورواندا، ومؤخرا في ليبريا وسيراليون. وحصل من حكومة كندا على وسام الخدمات الممتازة لأعماله مع اللاجئين الروانديين في زائير في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. وشارك في تأليف ''لب المسألة: سيراليون والماس والأمن الإنساني''، الذي نشر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

بيتر تاكيرامبودي (منظمة رصد حقوق الإنسان)

مدير إقليمي في منظمة رصد حقوق الإنسان. ويقوم بدور رئيسي في تنسيق أعمال هذه المنظمة في أفريقيا. ويقوم بتيسير البحوث التي يقوم بها العديد من الموظفين ويهتم أيضا مباشرة بمسائل حقوق الإنسان في أفريقيا. وتولى قبل التحاقه بالمنظمة، عدة مناصب جامعية في الولايات المتحدة وأفريقيا وأوروبا. ويحمل درجة البكالوريوس في القانون من جامعة

ماكيري في أوغندا وشهادة دراسات عليا في ممارسة القانون من مركز تطوير القانون. وحصل من جامعة ييل على درجة الماجستير في القانون وعلى الدكتوراه في العلوم القضائية (١٩٧٥/١٩٩٧) وحصل على زمالة بعد الدكتوراه في مركز الدراسات الدولية، بكلية وودرو ويلسن للشؤون الدولية بجامعة برنستون.

براين وود (منظمة العفو الدولية)

يقوم بتنسيق مبادرات منظمة العفو الدولية بشأن العلاقات بين العاملين في المجالين العسكري والأمني والشرطة، وهو يعمل عادة من مقر المنظمة في لندن. وهو في إجازة من عمله منذ قرابة عامين ويعمل مع تجمع من منظمات غير حكومية نرويجية، منها المنظمة النرويجية للصليب الأحمر والمعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو، لوضع مبادرات جديدة للمساعدة على مراقبة الأسلحة الصغيرة. ومن المسائل الرئيسية التي شملها عمله، سماسرة تجارة الأسلحة الدوليون، ومتعهدو نقل الأسلحة، وقد اشترك مؤخرا مع جوهان بيليمان في تأليف تقرير معنون ”The Arms Fixers“ في هذا الموضوع نشر في كانون الأول/ديسمبر ولقي رواجا كبيرا.

أوليفيي فالي (خبير في الماس)

أندرو كوكسون (مستشار لدى حكومة سيراليون في شؤون صناعة الماس)

أندرو بون (مستشار لدى حكومة سيراليون في شؤون صناعة الماس)

آخرون

مارتن أندجابا (ناميبيا)، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٩٨٥ (١٩٩٥) بشأن ليبريا.